تقرير

خليل حرب
khalilharb66@gmail.com

إسرائيل وشريعة الغاب في الضفّة سطو على الأراضي وانقلاب على "أوسلو"

لن يكون 15 شباط 2026 تاريخا عاديا. ادخلت إسرائيل - نتنياهو القضية الفلسطينية في مرحلة جديدة من مراحل "تهويد" فلسطين وابتلاع ما تبقى من ارضها في الضفة الغربية، بالانقلاب على "اتفاق اوسلو" وتحقيق زعمها التاريخي بـ "الارض الموعودة" في ما تسميه "يهودا والسامرة" كحجر زاوية في مشروعها الاستيطاني والامني

استفادت اسرائيل من زخم تفلتها عسكريا منذ ما بعد 7 تشرين الاول، لتنقل تركيزها على الضفة الغربية التي قررت قضمها بذرائع وقوانين ادارية، بعد حملة طويلة من القمع والتدمير التي جرت على هامش حرب الابادة في غزة، وهي حملة ترقى الى فرض سلطة الاحتلال بشكل مباشر ومحكم، وسلب اراضي الفلسطينيين، ومنع قيام الدولة الفلسطينية بفرض وقائع جديدة على الارض، تعيد رسم الخارطة الفلسطينية وديموغرافيتها.

خطوة تطورات الابتلاع في الضفة الغربية، ايضا انها تأتي بعد حرب الابادة التي ارتكبت في غزة واحالتها ركاما، والتي اتبعتها اسرائيل باجراءات لدفع وتسهيل تهجير فلسطيني القطاع، مما يعني ان حكومة بنيامين نتنياهو تسير بخطين متوازيين في الضفة وغزة، لتفريغ الارض من اهلها، وتحقيق المزاعم التوراتية بالارض الخاصة باليهود، وهو ما يخشى كثر ان يتسبب بموجة تهجير جديدة للفلسطينيين في انحاء المنطقة والعالم، وافتتاح مرحلة جديدة من الصراع الاقليمي.

في 15 شباط الماضي، صادقت الحكومة الإسرائيلية في جلستها الاسبوعية على خطة غير مسبوقة للتعامل مع اراضي الضفة الغربية، بتحويلها من اراض فلسطينية محتلة الى املاك "دولة اسرائيل"، تمهيدا لمخطط ضم وفرض السيادة الاسرائيلية عليها، تتولى تنفيذه فعليا وزارات المالية والدفاع والقضاء، على الرغم من تعارضه مع القوانين والمواثيق الدولية التي تحظر التصرف بملكية اراض خاضعة للاحتلال او فرض تغييرات ديموغرافية عليها.

> **فرض احتلال مباشر على الضفة**

لا تزال الضفة الغربية وغزة مصنفة ضمن الاراضي المحتلة منذ العام 1967 بموجب القرارات الدولية. لهذا تحتاج اسرائيل الى كل الحيل الممكنة لانتهاك وضعها، وتكليف هذه الوزارات والعديد من الهيئات الحكومية والادارية والاستيطانية، للالتفاف على العراقيل، سواء على الصعد القانونية او الادارية او التحديات الديموغرافية القائمة بوجود مئات الاف الفلسطينيين في هذه المناطق.

تسلسل الخطوات الاسرائيلية المرتقبة من عدة مراحل يفترض ان تتضمن "تسوية" اوضاع 15% من اراضي الضفة الغربية في حلول نهاية

العام 2030، وذلك من خلال السماح بتسجيل الاراضي الفلسطينية في "الطابو" الاسرائيلي، ثم تتولى وحدة "تسجيل الاراضي" التابعة لقسم تنسيق اعمال الحكومة الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، تنظيم وتسجيل ملكية الاراضي في المنطقة المصنفة ضمن المناطق "ج"، بما في ذلك من خلال اصدار تصاريح البيع وجباية الرسوم، مع منع السلطة الفلسطينية من اداء اي مهام في هذه المناطق، او بحسب ما يقول وزير مالية الكيان الاسرائيلي سموتريتش، اجهاض امكان قيام الدولة الفلسطينية وتحويل سلطتها الحالية الى ما يشبه السلطة البلدية لادارة الشؤون المحلية.

تعني هذه الاجراءات في ما تعنيه، الغاء قوانين تعود الى عهد الحكم الاردني للضفة كانت تمنع اليهود و"الاجانب" من شراء الاراضي في الضفة الغربية، في حين ان رفع السرية عن سجلات الاراضي، هدفه تسهيل امكان اطلاع المستوطنين عليها، والسعي الى شرائها. من هنا، يمكن فهم طبيعة التنكيل الواسع الذي تمارسه قوات الاحتلال في الضفة، والتدمير الممنهج والكبير، للمنشآت والمباني الفلسطينية بحجج مختلفة، وهو ما يظهر للفلسطيني صعوبة الاستمرار في الحياة هناك، وربما استسهال بيع ما يملكه للمستوطنين الذين يتلقون دعم سلطات الاحتلال، بينما يحظى المشروع الاستيطاني بشكل عام، بدعم خارجي هائل خصوصا من المنظمات المؤيدة للصهيونية ولفكرة "تهويد" فلسطين واستيطانها.

قوانين لاهاي

الارض التي احتلتها اسرائيل في حرب العام 1967، تعتبر اراضي محتلة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك لائحة لاهاي للعام 1907، واتفاقيات جنيف الاربع 1949 والبروتوكولات المكملة 1977، اضافة الى عشرات القرارات الدولية واراء محكمة العدل الدولية بما فيها فتوى 2004 حول الجدار وفتوى 2024 حول السياسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة بما فيها القدس. وتنص لوائح لاهاي على ان الاحتلال حالة مؤقتة ولا تنقل السيادة للقوة المحتلة، ويحظر الضم او تغيير طابع الارض، وهي اجراءات لاغية وباطلة مع إلزام المحتل بحماية المدنيين، بينما يمثل الاستيلاء على الاراضي بالقوة، والاستيطان، ونقل السكان انتهاكات جسيمة وغير قانونية.

8 دول تندد

ادان بيان مشترك لوزراء خارجية الامارات وتركيا ومصر والاردن واندونيسيا وباكستان والسعودية وقطر، قرار اسرائيل مصادرة الاراضي الفلسطينية، واصفين الخطوة بأنها "غير قانونية وتشكل تصعيدا خطيرا يهدف إلى تسريع النشاط الاستيطاني غير المشروع، ومصادرة الاراضي، وترسيخ السيطرة الاسرائيلية، وفرض سيادة اسرائيلية غير قانونية على الارض الفلسطينية المحتلة، بما يقوض الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني".

تتضمن الاجراءات الاسرائيلية ايضا تسهيل "ادارة" السلطات الامنية الاسرائيلية لبعض المواقع الدينية الموجودة العديدة في الضفة (مثل مسجد بلال بن رباح)، اضافة الى نقل صلاحيات تراخيص البناء في تجمعات يهودية مثل الخليل (حيث يوجد الحرم الابراهيمي) والمواقع الدينية الحساسة من البلديات الفلسطينية الى "الادارة المدنية" للاحتلال.

اضافة الى السعي لبسط السيطرة الاوسع على المناطق المصنفة "ج"، فان السلطات الاسرائيلية ستسمح الان باتخاذ اجراءات تنفيذية ضد ما يوصف بالبناء الفلسطيني "غير القانوني" في المنطقة (أ) بدعوى حماية المواقع التراثية والاثرية، بما في ذلك امكانية مصادرة الاراضي وهدم المباني.

اذا اضيفت هذه الاجراءات الى عملية خنق وكالة "الاونروا" الجارية منذ شهور، فان الخطط القائمة التي تحول مناطق الضفة الى مربعات وادارات محلية وفرض الحكم العسكري المباشر عليها، ستعزز من تفتيت التواصل الجغرافي بين المناطق الفلسطينية، وعزلها عن بعضها البعض، خصوصا من خلال الحواجز الامنية التي ارتفع عددها من 645 حاجزا مع بداية العام 2023، الى 707 حواجز بعد 7 تشرين الاول 2023، وهو رقم لا يشمل الحواجز الموقتة المعروفة باسم "الحواجز ◄

◄ الطيارة"، والتي بلغ متوسط عددها نحو 495 حاجزا شهريا.

المشهد بالاجمال، يشكل انقلابا واضحا على "اتفاق اوسلو" الذي يعود الى العام 1993، والذي يفترض انه يحدد المناطق ذات السيادة الفلسطينية الخاصة والسيطرة المشتركة مع الاحتلال، وصلاحيات اسرائيل في ما يتعلق بالتحكم الامني. يحدث ذلك، على الرغم من ان السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس (ابو مازن)، اظهرت خلال السنوات الماضية الكثير من التعاون مع السلطات الاسرائيلية، وخصوصا خلال حرب غزة، حيث قمعت ومنعت تبلور تحركات احتجاجية من اهالي الضفة للتضامن الفاعل مع اشقائهم في غزة، بل ان الشرطة الفلسطينية لاحقت واعتقلت وقتلت ناشطين فلسطينيين في الضفة لمنعهم من تنفيذ عمليات مقاومة ضد الاحتلال.

وها هي السلطة الفلسطينية تتعرض الان الى التفكيك والاضعاف والتهميش، وقد سحبت منها مثلا صلاحيات ادارة قطاع غزة بعد الحرب، واوكلت المهمة الى لجنة فلسطينية "مستقلة" اقترحها دونالد ترامب، ووافق على فكرتها بنيامين نتنياهو، وصادقت عليها الدول العربية، مما يجعل رئاسة السلطة في رام الله، حاضرة رمزيا في حكم وادارة شوؤن الفلسطينيين عموما ما بين غزة والضفة.

كما تعني الاجراءات الاسرائيلية ايضا سحب الصلاحيات من الاوقاف الاسلامية والبلدية، بما في ذلك في بيت لحم، وتحديدا في محيط قبة راحيل، حيث تم اعتماد النهج ذاته القائم على توظيف الرواية الاثرية كذريعة للمصادرة والسيطرة، حيث يقول خبير الخرائط والاستيطان خليل التفكجي انه بالاستناد إلى الذرائع نفسها، صادر الاحتلال نحو الف و800 دونم في سبسطية، اضافة الى نحو 70 دونما في مناطق من محافظة بيت لحم، كما انه وفق الاستراتيجية الاسرائيلية الجديدة، اصبح اكثر من 3 الاف موقع اثري في الضفة عرضة للتهديد والاستهداف والمصادرة والاستيطان. ويصبح الموقف اكثر خطورة لأن اسرائيل تحاول استغلال السجل العقاري في الضفة الغربية كوسيلة مركزية لبسطة هيمنتها، حيث ان الكيان الاسرائيلي كما يقول التفكجي، استولى منذ العام 1967، على جميع السجلات العقارية، بما فيها سجلات الاملاك الاردنية والمخاتير، ووضعها تحت سيطرة "الادارة المدنية"، في حين ان فتح سجل الاملاك امام المستوطنين، يمهد الطريق امام عمليات بيع وشراء علنية للأراضي الفلسطينية، بعيدا من أي رقابة من قبل السلطة الفلسطينية او اي اطار قانوني وطني.

اذن، ان المخططات الاسرائيلية الجديدة المترافقة مع عمليات تنكيل وبلطجة من جانب المستوطنين في حق الفلسطينيين في بيوتهم وارضهم ومزارعهم وشوارعهم، والتي لا تلاقي موقفا اميركيا حازما، وربما أيضا تواطؤا ضمنيا، واستنكارات عربية واسلامية وغربية متفرقة، تشكل بمجملها هجوما شاملا على "اتفاقية اوسلو" وترتيباتها، وربما ابعد من ذلك، لأنها تعيد الفلسطيني الى مرحلة النكبة الاولى في العام 1948. من حق الفلسطينيين ايضا ان يشعروا بالقلق لأن حتى "خطة ترامب" للسلام

القوة الدولية

قال الجنرال الاميركي جاسبر جيفرز، قائد قوة الاستقرار الدولية لغزة، "يسعدني للغاية ان أعلن بأن اول خمس دول تعهدت بارسال قوات للخدمة ضمن قوة الاستقرار الدولية (ISF) هي: اندونيسيا، المغرب، كازاخستان، كوسوفو والبانيا. كما تعهدت دولتان بتدريب الشرطة، وهما مصر والاردن".

مجلس السلام

عقد ما يسمى "مجلس السلام" الذي شكله ترامب اول اجتماع له في واشنطن في 19 شباط الماضي، حيث قال الرئيس الاميركي ان الولايات المتحدة تعهدت بالمساهمة بـ 10 مليارات دولار لغزة، بينما تعهدت الكويت وكازاخستان واذربيجان والامارات والمغرب والبحرين وقطر والسعودية واوزبكستان، بـ 7 مليارات دولار، علما بأن التقديرات تشير الى ان اعادة اعمار غزة تتطلب اكثر من 150 مليار دولار.

المعلنة منذ شهور، على الرغم تناولها تفاصيل عن مسار التسوية وفق الرؤية الاميركية، لا تتضمن اي اشارة الى حق الفلسطينيين بدولة ولا اي افق زمني لتحقيقها.

ظل الفلسطينيون طوال اكثر من 70 سنة وهم يحاولون اثبات "فلسطينيتهم" وهويتهم وانتمائهم، وهم الان سيكونون مضطرين الى بذل جهود لم يبق لها مثيل لمحاولة اثبات ملكيتهم لأراضيهم من خلال وثائق تاريخية ربما لم تعد متوافرة بين ايديهم، لأن اسرائيل،

"الاونروا تفكك والسلطة تهمّش"

بحكم انها سلطة الامر الواقع المفروض عليهم، بدأت تتعامل مع مساحات هائلة من اراضيهم، وكأنها متنازع عليها، او باعتبارها تابعة لـ "السيادة" الاسرائيلية سواء اداريا او حكوميا او دينيا.

من شأن الخطوة الاسرائيلية ان تمس بشكل مبدئي بحقوق الفلسطينيين بحوالى 900 الف دونم، بعدما اعلن الكيان انها بمثابة "اراضي دولة"، ويقع 800 الف دونم منها في المنطقة "ج" التي تمثل اكثر من 60% من مساحة الضفة. الى جانب ذلك، وضعت اسرائيل نحو 450 الف دونم اضافية تحت بند "اراضي قيد المسح"، مما يعني فعليا انتزاع ملكيتها.

اجمالا، ستؤثر الخطوات الاسرائيلية على قدرة الفلسطينيين على التعامل مع اراضيهم والثبات فيها والدفاع عنها وتوارثها.

من المعلوم ان حكومة نتنياهو تعمل بالتعاون مع حزب الصهيونية الدينية المتطرف والذي ينتمي اليه وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، على تسهيل ضم الضفة. ولم يكن الامر أكثر وضوحا من الان، عندما يقول هذا الوزير "سنقضي على فكرة قيام دولة ارهابية عربية. سنلغي رسميا وعمليا اتفاقات اوسلو المشؤومة، وننطلق في مسيرة نحو السيادة، مع تشجيع الهجرة من غزة والضفة الغربية، ولا يوجد حل آخر طويل المدى".

بحسب بعض التحليلات، فان ما تشهده الساحة الاسرائيلية يعكس في جانب منه، الصراع بين القوى السياسية على صوت اليمين الاسرائيلي، قبل الانتخابات المقررة خلال العام الجاري، وعنوان هذا الصراع هو برامج متطرفة تحارب الوجود الفلسطيني، وهو ايضا ما يعكس نيات مبيتة تجاه الاردن.

في تقرير لمفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان في 19 شباط الماضي، جاء فيه "بدت الهجمات المكثفة، والتدمير المنهج لاحياء بكاملها، ومنع وصول المساعدات الانسانية، كانها تهدف الى احداث تغيير ديموغرافي دائم في غزة. هذا، الى جانب عمليات التهجير القسري التي تبدو كانها تهدف الى احداث تهجير دائم، يثير مخاوف بشأن التطهير العرقي في غزة والضفة الغربية".